



ب - عقود طويلة الأجل لبيع معدات قتالية ونوعيات من الذخائر ذات التكنولوجيا المتقدمة، وتتعامل في هذا الإطار مؤسسات وشركات الصناعة الحربية الإسرائيلية ممثلة لـ(إسرائيل) مع الدول الأخرى.

ج - التطوير المشترك مع بعض الدول الأجنبية لبعض أنواع الأسلحة والمعدات الحربية مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، حيث تسهم هذه الدول الكبرى والغنية في نفقات التطوير والإنتاج، وتشتري (إسرائيل) في هذه الحالة أن تشتري هذه الدول نسبة مما تنتجه (إسرائيل) من معدات الإنتاج المشترك.

د - بيع فائض الإنتاج الحربي من الأسلحة والمعدات في مختلف دول العالم، بعد أن استكملت القوات المسلحة الإسرائيلية الحصول على احتياجاتها، يدخل في هذا الإطار تحديث ما حصلت عليه (إسرائيل) في حروبها مع الدول

من باكستان وإيران شرقاً إلى الساحل المغربي على الأطلسي غرباً، ومن بلدان آسيا الوسطى شمالاً إلى وسط وجنوب أفريقيا وباب المنذب على البحر الأحمر جنوباً.

ج - العوامل الاقتصادية :

بالنظر إلى ضعف الإمكانيات الجيوبوليتيكية الأصولية لدولة (إسرائيل)، من حيث افتقارها لموارد طبيعية -كالنفط والمعادن الثمينة- تشمل دعائم وركائز قوية لاقتصادها، لاسيما في مجال التصدير، فقد اعتمدت (إسرائيل) في المقابل على ما تملكه من إمكانيات تكنولوجية متطورة وعريضة، لاسيما في مجال الصناعات الحربية، حصلت عليها من الولايات المتحدة في إطار اتفاقات التعاون الاستراتيجي بين البلدين، في توسيع قاعدة إنتاجها من الأسلحة والمعدات الحربية الحديثة التي تحتاجها الكثير من الدول الأخرى، وتفتقر إليها بفعل القيود الأمريكية في هذا الصدد. ودخلت (إسرائيل) بنقل في مجال تصدير هذه الأسلحة والمعدات المتقدمة ذات الأصل الأمريكي إلى جميع أسواق العالم، وحققت بذلك مكاسب اقتصادية ضخمة أدت إلى إصلاح ميزانها التجاري، ناهيك عن

النظام الراداري «فالكون» وتكنولوجيا الصاروخ «باتريوت» المضاد للصواريخ، رغم المعارضة الأمريكية.

العوامل التي ساعدت على دفع الصادرات التسليحية الإسرائيلية

إن تحليل المراحل التي مرت بها حتى اليوم الصادرات التسليحية الإسرائيلية، اعتماداً على المراحل التي مرت بها الصناعة الحربية الإسرائيلية، يبين أن ثمة ثلاثة عوامل رئيسة وجهت السياسة الإسرائيلية في هذا المجال:

أ - العوامل العسكرية - الأمنية :

أفادت تقارير أجهزة المخابرات في كثير من دول العالم أن (إسرائيل) كانت باستمرار وراء تزويد الكثير من الحركات الثورية والانفصالية بالسلح في المناطق التي تكتنفها الأزمات والصراعات المسلحة، وممن تتفق توجهاتهم السياسية مع السياسة الخارجية لـ(إسرائيل)، وتخدم تحقيق أهدافها، مثل: الثوار الأكراد في العراق، وجيش لبنان الجنوبي، وحزب الكتائب في لبنان، وقوات جاراج في جنوب السودان، وقوات الكونترا في نيكاراغوا، وحركة بوليساريو في المغرب، بالإضافة إلى دول معادية للدول العربية والإسلامية، وفي نزاعات معها مثل تركيا في مواجهة سوريا والعراق، وأثيوبيا في مواجهة السودان، وإريتريا في مواجهة اليمن، والسنغال في مواجهة موريتانيا، وإيران في مواجهة العراق إبان حرب الخليج الأولى، والهند في مواجهة باكستان... الخ. وفي بعض الأحيان كانت صفقات الأسلحة الإسرائيلية تجري بالوكالة عن الولايات المتحدة، ولخدمة أهدافها، كما كشف عن ذلك في فضيحة (إيران - كونترا) عام ١٩٨٧، حيث لم يكن بوسع الولايات المتحدة أن تقدم مساعدات عسكرية مباشرة إلى دول مثل إيران.

ب - العوامل السياسية :

جرى عقد بعض صفقات الأسلحة منذ الستينيات بين (إسرائيل) ودول لم تكن تقيم علاقات دبلوماسية مباشرة مع (إسرائيل)، مثل: الهند واندونيسيا والصين وإيران، فقد جذبت سمعة الجيش الإسرائيلي والانتصارات التي حققها في حرب ١٩٦٧ عدداً لا بأس به من طلبات عدة دول للأسلحة والمعدات الإسرائيلية، والتي آثرت أن تعقد صفقات تسليحية مع (إسرائيل)؛ لأنها لم تكن ترتبط بشروط أو ضغوط سياسية مثلما تفضل الدول الكبرى المصدرة للسلح، فكانت هذه الصفقات جزءاً من الجهود التي تبذلها (إسرائيل) لتوسيع نفوذها في دول دائرة مجالها الحيوي التي تمتد

تشغيل

المزيد من

الأيدي العاملة

الإسرائيلية، وزيادة

احتياطها من العملة الحرة.

الأقسام الرئيسية لصادرات الإسرائيلية

تنقسم الصادرات

الإسرائيلية من الأسلحة

والمعدات الحربية إلى أربعة

أقسام على النحو التالي:

أ - عتاد فائض، أو عتاد يجري

سحبه من الخدمة في الجيش بعد أن

تقادم، فيعاد إصلاحه وتحديثه، ثم يباع

إلى الدول التي ترغب في شرائه، خاصة من

دول العالم الثالث.